العتق من التفاهمات

سامر علي ضاحي

رغم التركيز اليوم حول عقد جولة جديدة من المحادثات السورية، وعبر مسار سوتشي تحديداً، على اعتبار أن مسار «جنيف»، غير محبب سورياً وروسياً، إلا أن الاتجاه لدى دمشق نحو الحسم العسكري يبدو أنه مرشح للتواصل وبقوة، ولن يكون توجه القوة الضاربة في الجيش العربي السوري والقوات الرديفة أو الحليفة إلى الجنوب، مفاجئاً لأحد، بعدما شهدت المراحل الماضية تمهيدات إعلامية وعسكرية وإجراءات واجتماعات تخللها كلها دعوات للمصالحة، لم تبد فصائل الجنوب ميلاً للقبول بها وهي التي ترى نفسها في موقف جيد مدعومة باتفاق «منطقة خفض التصعيد» وما وراءه من تفاهم أميركي روسي أردني وحتى مع الكيان الصهيوني.

وعلى حين أكدت اجتماعات «أستانا ٩» ضرورة الحفاظ على الاتفاقات المنبثقة عن «مذكرة خفض التصعيد» في أيار ٢٠١٧، إلا أنها لم تتطرق إلى مصير جنوبي غربي سورية، فالترويكا الثلاثية الضامنة لـ«أستانا» ليست ضامنة لاتفاق الجنوب، من جهة، ومن جهة أخرى، لا تريد هذه الترويكا الدخول بمواجهة دبلوماسية مع الأميركيين أو الإسرائيليين ولاسيما أن العدو الأول للكيان الصهيوني هو إيران، والأخيرة شريكة في الترويكا ومن ثم لا يقبل الكيان بأي شكل من الأشكال أن يرى الإيرانيين ضامنين لاتفاقات على حدوده.

في المقابل أعطى عدم التطرق إلى اتفاق منطقة الجنوب في «أستانا ٩» حرية أكبر للدولة السورية كي تتنصل من هذا الاتفاق ولاسيما أنها ليست طرفاً فيه، ومن ثم إطلاق يدها روسياً وإيرانياً وأردنياً في عملية عسكرية واسعة تستهدف جبهة النصرة وفصائل الجنوب تكون أهدافها البعيدة عودة الدولة السورية إلى خط وقف إطلاق النار وإعادة الأمور إلى نصابها الذي سارت عليه عام ٢٠١٠، ولا مشكلة لدى الكيان الصهيوني بالتخلي عن حلفائه من الفصائل أو «النصرة» مقابل ترتيبات تعزز استقرار خط وقف إطلاق النار وعودة قوية لقوات الأمم المتحدة «يونيفل».

يعزز عدم إمكانية عرقلة عملية الجيش جنوباً من الكيان الصهيوني، التصريح الغامض الصادر من الكرملين أولاً ومن بعده المبعوث الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف حول ضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من سورية، وهو ما تقرؤه حكومة الاحتلال إشارة ليست كافية إلى المستشارين العسكريين الإيرانيين المنتشرين مع الجيش.

أما موقف الولايات المتحدة فلن يدور في فلك بعيد عن المدار الإسرائيلي في ظل تماهي الإدارة الأميركية مع المصالح الصهيونية، ولن تقف واشنطن في وجه عملية عسكرية في الجنوب إذا لم يشارك فيها هؤلاء المستشارون أو في حال لم تشارك وحدات من حزب الله اللبناني فيها، وهو أمر مرجح أن يحصل ولاسيما أن اتفاقات المصالحة الأخيرة رفدت الجيش بالقوة العسكرية البشرية المطلوبة ويكفي مشاركة الاستشاريين الروس جنوباً.

وعن الموقف الأردني تبدو تفضيلات عمان ترجح كفة العمل العسكري للإسراع بفتح معبر نصيب الحدودي في ظل تأثر واضح للاقتصاد الأردني بإغلاق المعبر.

دولياً، مع الإشارة السورية إلى القبول بتشكيل لجنة دستورية تحدد دمشق ثلثي أعضائها يصار إلى وضعها تحت تصرف ماكينة «جنيف» فإن ذلك يبدو تجسيداً للإستراتيجية السورية المتبعة خلال كل سنوات الأزمة بالسير في منصات الحوار على وقع الإنجازات الميدانية، وتدرك دمشق أن هامش المناورة السياسية بات أكبر، فبعد حسم ملف «جيوب الداخل» باتت اليوم تحمل أوراقاً تفاوضية أقوى وستزيد قوة في حال استعادة جنوبي غربي سورية قبل الانطلاق بجولة جديدة في «جنيف»، كما أنها تتيح التفاوض لاحقاً أو التهديد باستخدام القوة لإنجاز ملفات المناطق الحدودية سواء شرق البلاد أو شمالها أو حتى ملف إدلب نفسه.

أما عن تكتيك عملية الجنوب فمن المتوقع ألا يكون بعيداً عن سيناريو ريف حمص الشمالي دون أن يشهد حرارة المعارك في غوطة دمشق الشرقية أو جنوب العاصمة، لأن الفصائل مبعثرة جنوباً ولا مفر أمامها من المصالحة في حال لم تفتح لها حدود مجاورة.

شرعنت «الدفاع الذاتي» في الرقة واعتقلت المحتجين عليه فيها وفي منبج والحسكة

إدارات «الأكراد» تهتز في شمالي شرقي البلاد بسبب «التجنيد»

الوطن

بعد تصاعد موجة الاحتجاجات على محاولات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» ذات الغالبية الكردية، شنت الأخيرة حملة اعتقالات واسعة في الرقة ومنبج والحسكة ودير الزور طالت المحتجين، وحاولت في الوقت ذاته شرعنة «التجنيد الإجباري» بدفع ما يسمى «المجالس المحلية» العاملة تحت سلطتها إلى إقراره.

أمس الأول انتفض الأهالي في مناطق سيطرة « قسد» احتجاجاً على حملات الاعتقال التي قام بها مسلحو «قسد» في الرقة ومنبج والحسكة بهدف سوق الشباب إلى التجنيد الإجباري.

وشهدت أسواق منبج في ريف حلب، الأحد، إضراباً إلا أن «قسد» أطلقت النار على المحال التجارية التي استجابت للإضراب، إضافة إلى حملة اعتقالات طالت العديد من المشاركين فيه، بعد دعوات وجهت السبت لتنفيذ الإضراب بهدف الوقوف في وجه الممارسات القمعية التي تمارسها «قسد»، ومنع الاعتقالات التعسفية وحملات التجنيد الإجباري، والحواجز الطيارة والضرائب.

ورأى مراقبون أن «قسد» تحاول تجنيد أكبر قدر ممكن من العرب في صفوفها قبيل أي مواجهة مع ميليشيات الشمال المدعومة من تركيا.

وصباح أمس بدأت «قسد» حملة اعتقالات واسعة في أحياء منبج المدينة والقرى المحيطة بها في الريف.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن الناشط علي الحسين من أبناء منبج قوله: إن حملة الاعتقالات بدأت منذ خمسة أيام، عن طريق حواجز طيارة لـ«قسد» في وسط المدينة، وصولًا إلى الريف، مشيراً إلى «عدداً كبيراً من الشباب اعتقلوا في الأيام الماضية».

وأضاف الناشط: إن أهالي المدينة يحاولون تجنب الحواجز المنشورة، إلا أن «قسد» كثفت عمليات الاعتقال المستمرة حتى اليوم.

وكانت ما تسمى «الإدارة الذاتية» التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي نشرت، في ٢٤ من نيسان الماضي، بياناً دعت فيه جميع المكلفين المقيدين في مدينة منبج وريفها والمقيمين فيها منذ ٢٠١٢ إلى الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وحددت مهلة لتنفيذ الأمر حتى مطلع أيار الحالي.

عناصر من «قسد» في دير الزور (رويترز – أرشيف)

وتشهد منطقة منبج الخاضعة لسيطرة «قسد» منذ آب ٢٠١٦، توتراً بين أهالي المنطقة وعناصر الأخيرة بين الفينة والأخرى.

وفي الرقة اعتقلت قوات «الأسايش» التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية»، مساء الأحد عشرات الشبان من منطقة الكرامة وأطرافها في ريف الرقة الشرقي بهدف سوقهم للتجنيد الإجباري.

كما اعتقلت ٢٧ شاباً من بلدة الكرامة و٢٠ شاباً آخرين من قريتي حمرة بلاسم وحمرة بويتية في ريف الرقة الشرقي للسبب ذاته.

الجدير بالذكر أن ما يسمى «لجنة الدفاع الذاتي» لمدينة الطبقة، كانت قد عممت عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومراكز الأمن التابعة لـ«قسد»، على جميع شبان مدينة الطبقة ممن مواليدهم بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ بمراجعة مركز «واجب الدفاع الذاتي»، بتاريخ ١٦ أيار الحالي، محذرة من أن «كل تأخير عن الموعد المذكور يعتبر تخلفاً». وبعد احتجاجات أمس الأول على إجراءاتها عادت «قسد» لتعتقل ٤٧ شاباً من قرى «الكرامة، حمرة بلاسم وحمرة بويتية» بريف الرقة الشرقي، و٤ آخرين في مدينة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي، لسوقهم إلى «التجنيد الإجباري» وفق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولم تكتف «قسد» بالاعتقالات بل دفعت ما يسمى «المجالس المحلية» إلى شرعنة «التجنيد الإجباري» بإقرار قانونه.

وذكرت وكالة أنباء «هاوار» الكردية أن المجلسين «التشريعي التنفيذي» و«الرئاسة المشتركة» للجنة «الدفاع الذاتي» في «مجلس الرقة المدني» عقداً اجتماعاً أمس للتصديق على «النظام الداخلي لواجب الدفاع الذاتي» في مدينة الرقة، بحضور شيوخ وجهاء عشائر في المنطقة.

وخلال الاجتماع، شدد الرئيس المشترك لـ«المجلس التشريعي» خالد بركل على ضرورة وأهمية ما سماه «واجب الدفاع الذاتي» في المنطقة، والمسؤوليات التي تقع على عاتق شباب الرقة في حماية أمن مدينتهم، بعد دحر مرتزقة داعش من الرقة.

بعدها قرأ عضو «لجنة الدفاع الذاتي» علي قادر النظام الداخلي أمام الحضور، ليفتح بعدها باب الأسئلة والنقاشات أمام الحضور، حيث تطرقت الأسئلة إلى كيفية الالتحاق بـ«واجب الدفاع الذاتي»، وهل هناك إعفاءات منه؟

وبحسب الوكالة الكردية فإنه وبعد نقاشات مستفيضة بين الحضور، صدق أغلبية الحضور على النظام الداخلي، عبر التصويت المباشر.

ومن المقرر أن يصدق على قانون الدفاع الذاتي في اجتماع آخر خلال هذا الشهر، ليدخل حيز التنفيذ.

مقتل ٣ جنود أميركيين.. وتعزيزات إضافية لـ«قسد» في مواجهة داعش

الوطن- وكالات

رغم دعم التحالف الدولي، المكون من أكثر من ٦٠ دولة، ما زالت «قوات سورية الديمقراطية– قسد» تعاني أمام تنظيم داعش الإرهابي في الجيب المتبقي له في دير الزور، فأرسلت مزيداً من التعزيزات إلى هناك، على حين كانت قوات الاحتلال الأميركي تخسر ثلاثاً من جنودها.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، عن مصدر من قوات «الأسايش» التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية قولها أمس: إن «قسد» أرسلت ١٠٠ عنصر من معسكر البحوث العلمية غرب مدينة الرقة باتجاه دير الزور لمواجهة تنظيم داعش هناك.

من جانبها أوضحت مصادر إعلامية معارضة أن الاشتباكات استمرت بوتيرة متفاوتة العنف، على محاور في محيط الباغوز فوقاني ومحيط بلدة هجين ضمن القطاع الشرقي من ريف دير الزور، بين داعش و«قسد»، وسط تحليق لطائرات «التحالف» في سماء المنطقة، حيث تستهدف محاور القتال ومناطق سيطرة التنظيم بين الحين والآخر.

وكانت «قسد» سيطرت الأسبوع الماضي، على قرية الباغوز شرق دير الزور بعد حصار القرية ومعارك مع التنظيم ، على حين نفى ناشطون سيطرتها الكاملة عليها.

وأبدى مراقبون استغرابهم بأن «قسد» و«التحالف» يعانيان أمام التنظيم ولذلك أرسلا المزيد من التعزيزات، رغم إعلانهم معرفة مواقع التنظيم قبل يوم واحد، حيث قال قائد العمليات الخاصة لـ«التحالف» ميجور جنرال جيمي جارارد، أمس الأوّل: إن «أغلبية من تبقى من مقاتلي «داعش» يتركزون في منطقة شمال مدينة البوكمال السورية، بالقرب من الحدود العراقية، وكذلك في مدينة هجين السورية، شرقي نهر الفرات».

في الغضون ذكرت مواقع معارضة أمس أن ٣ جنود أميركيين ضمن «التحالف الدولي» قتلوا الأحد وأُصيب آخرون، في ريف الحسكة، وسط تضارب في الأنباء عن سبب مقتلهم.

وأفادت مصادر محلية، بحسب المواقع، أن عبوة ناسفة استهدفت رتلًا للقوات الأميركية على طريق «الحسكة تل تمر» بالقرب من قرية «الركبة»؛ ما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود أميركيين وإصابة آخرين بجروح، إضافةً إلى عطب ثلاث سيارات عسكرية أميركية، بينما ذكرت مصادر أخرى، أن الرتل تعرض لحادث مروري على طريق عام مدينة الحسكة تل تمر؛ وأدى إلى تدهور ٣ سيارات عسكرية ومقتل ٣ جنود أميركيين.

من جهة أخرى وفي إطار التنسيق بين الجانبين السورية والعراقي أعلن النقيب في الجيش العراقي، عباس عبد العظيم، الأحد، إحباط محاولة تهريب قطع أثرية ثمينة من العراق إلى سورية إثر إلقاء القبض على مهرب في مدينة الموصل وبحوزته تلك المقتنيات.

وقال عبد العظيم ، لوكالة «الأناضول» التركية الرسمية: إن المقتنيات الأثرية تعود إلى متحف الموصل الحضاري، وكان المحتجز يعتزم تهريبها من المدينة إلى سورية تمهيداً لبيعها، وأشار إلى أن المضبوطات عبارة عن ٣ قطع أثرية ومجموعة من المخطوطات والأوراق والكتب التي يبدو أنها مهمة للغاية وقد تعود إلى تاريخ قديم.

«الفتح» نفى التوصل لائتلاف حكومي رباعي

الحكيم: حكومة الأغلبية الوطنية هي الحل للمرحلة المقبلة في العراق

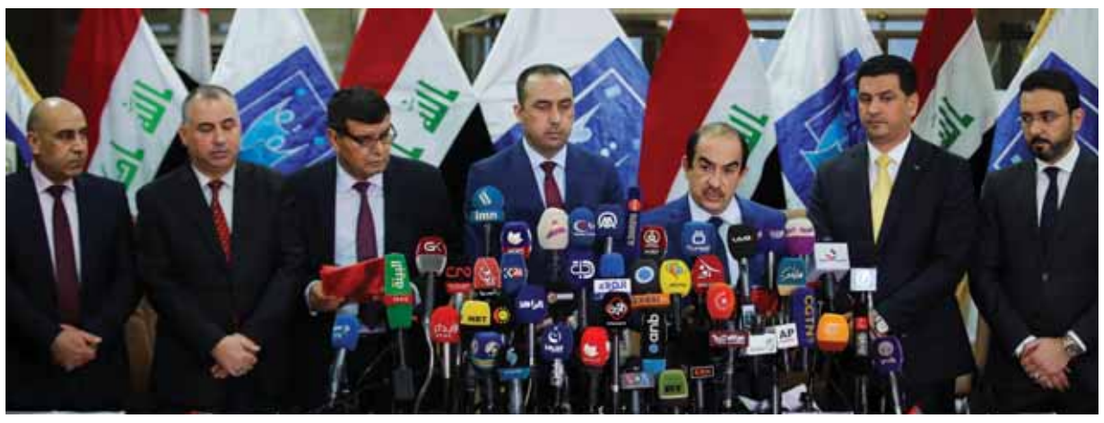

اللجنة العليا المستقلة للانتخابات تعلن خلال مؤتمر صحفي النتائج النهائية في بغداد (رويترز – أرشيف)

استبعد مصدر سياسي في تحالف «الفتح» العراقي أن يتم الإعلان في غضون ٧٢ ساعة عن ائتلاف حكومي جديد يضم أربعة تحالفات سياسية، بما فيها «سائرون» الفائز في الانتخابات.

ونقل موقع «السومرية نيوز» فجر أمس الإثنين عن المصدر قوله: «ما نقل عن وجود تحالف يضم أربعة ائتلافات وهي «سائرون» و«الفتح» و«الحكمة» و«النصر»، وسيعلن خلال ٧٢ ساعة، عار من الصحة».

وشدد المصدر على موافقة الجميع على «عدم تهميش أي طرف بعيداً عن الطائفية والمحاصصة»، مضيفاً إنه من السابق لأوانه الحديث عن أي تحالف، والمباحثات مستمرة بهذا الشأن لكن دون التوصل إلى أي اتفاق لحد الآن.

وبدوره اعتبر زعيم تيار «الحكمة» عمار الحكيم أمس أن حكومة الأغلبية الوطنية هي الحل للمرحلة المقبلة.

وذكر بيان للحكيم أن الأخير استقبل «ممثل الأمم المتحدة يان كوبيتش وبحث معه ملف الانتخابات وتشكيل الحكومة المقبلة».

وشدد الحكيم، بحسب البيان، على «أهمية تشكيل حكومة خدومة قادرة على تحقيق تطلعات الشعب العراقي».

وجدد التأكيد على «أهمية حكومة الأغلبية الوطنية باعتبارها الحل للمرحلة المقبلة»، مبيناً أنها «تحقق الاستقرار من خلال تشكيل الفريق الوطني المكون للحكومة والمعارضة الوطنية».

وأكد الحكيم، «أهمية استثمار الفرص المتاحة لإخراج العراق من أزماته»، مشدداً على أن «القرار الوطني المبني على أساس المصلحة الوطنية».

وأكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق السبت فوز «سائرون» بزعامة رجل الدين الشيعي المعارض مقتدى الصدر في الانتخابات البرلمانية، وحصولها على ٥٤ مقعداً، فيما حصد «الفتح» بزعامة هادي العامري ٤٧ مقعداً وحل ثانيا، في حين كان المركز الثالث من نصيب ائتلاف «النصر» بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، بـ٤٢ مقعداً، وأما تيار «الحكمة» فاحتل المرتبة الـ٧ بـ٢٠ مقعداً.

وعلى الرغم من فوز «سائرون» في الانتخابات البرلمانية، وحصولها على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، الذي يضم ٣٢٩ نائباً، إلا أن الصدر، لا يستطيع تولي رئاسة الوزراء، لأنه لم يرشح نفسه في الانتخابات، لكن فوز كتلته يمنحه وضعا قوياً في مفاوضات اختيار رئيس الحكومة المستقبلية، ويرجح مراقبون أن يلعب دوراً رئيسيا في تشكيل مجلس الوزراء الجديد.

إلى ذاك أعلنت المفوضية العليا لانتخابات، أمس، عن وجود ٣٣ شكوى حمراء من بين الشكاوى المقدمة لها بشأن الانتخابات التشريعية النيابية للعام ٢٠١٨.

وذكر بيان للمفوضية أنه «استناداً إلى قانون المفوضية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل الذي بين الطرق القانونية للاعتراض من قبل الجهات المتضررة من نتائج الانتخابات من خلال تقديم الشكاوي الانتخابية في يوم الاقتراع وفقاً للإجراءات القانونية والفنية التي تضعها المفوضية، فإن مجلس المفوضين هو السلطة الحصرية للبت بالشكاوى».

وأضاف: «لذلك فإن مجلس المفوضين نظر في الشكاوى التي بلغت ١٤٣٦ في التصويت العام والخاص والخارج، وتصنيفها من قبل لجان مختصة في مجلس المفوضين حيث تبين وجود ٣٣ شكوى حمراء»، مشيراً إلى أنه «بعد التدقيق ترتب عليها إلغاء ١٠٣ محطات توزعت على محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وبغداد واربيل».

وتابع: «أما فيما يتعلق بالطعون فإن المفوضية تتسلم الطعون في مكاتب المحافظات ومكتبي بغداد / الكرخ والرصافة وكما رسم قانون المفوضية الحق للجهات المتضررة بالطعن بقرارات مجلس المفوضين أمام الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية وقراراتها ملزمة للمفوضية».

وفي السياق طالبت ثماني كتل داخل برلمان كردستان أمس بعقد جلسة خاصة حول الانتهاكات في الانتخابات البرلمانية. وذكر مصدر برلماني أن «ثماني كتل داخل برلمان إقليم كردستان طالبوا، رئاسة البرلمان بعقد جلسة خاصة حول موضوع الانتهاكات والخروق الحاصلة في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في ١٢ أيار الجاري».

(روسيا اليوم – السومرية نيوز – واع)

«المجلس الحبري للحوار بين الأديان» يدعو إلى «التعاون الفعال»

وكالات

دعا رئيس المجلس الحبري للحوار بين الأديان، سيادة الكاردينال جان لوي توران إلى التعاون الفعّال من أجل المصلحة العامة بعدما اعتبر أن التنافس بين الأديان أثر سلباً في صورتها وفي اتباعها.

دعوة الكاردينال جاءت في رسالته الموجهة إلى «الإخوة المسلمين» في العالم، بمناسبة شهر رمضان الكريم وعيد الفطر لعام ٢٠١٨ بعنوان: «المسيحيون والمسلمون: من التنافس إلى التعاون» تلقت «الوطن» نسخة منها من السفارة البابوية للكرسي الرسولي لدولة الفاتيكان في سورية.

وجاء في الرسالة، «أيها الإخوة والأخوات المسلمون الأعزاء، بتدبير من عنايته تعالى، منحكم القدير مرّة أخرى نعمة صوم شهر رمضان والاحتفال بعيد الفطر السعيد».

وأضافت الرسالة: «يعي المجلس البابوي للحوار بين الأديان ويقدّر أهمية هذا الشهر، كما الجهد الكبير من جانب المسلمين في جميع أنحاء العالم للصوم والصلاة وتقاسم هبات الله سبحانه وتعالى مع المحتاجين».

وتابع، «وإدراكاً منّا للنعم المتأتية من شهر رمضان، نشكر وإيّاكم الله الرحيم على لطفه وكرمه، ونقدّم لكم أطيب تمنّياتنا القلبية».

وأردفت الرسالة «إن الخواطر التي نودّ مشاركتكم إيّاها في هذه المناسبة تتعلق بجانب حيوي من العلاقات بين المسيحيين والمسلمين: الحاجة إلى الانتقال من التنافس إلى التعاون».

وأشارت الرسالة إلى أنه «في الماضي، كانت العلاقات بين المسيحيين والمسلمين تتسم في كثير من الأحيان بروح المنافسة».

وأضافت، «لقد انعكس هذا التنافس بين الأديان سلباً على صورتها وعلى اتباعها، ما يعزز الفكرة القائلة بأنها ليست مصادر سلام، وإنما أسباب توتر وعنف».

وبينت الرسالة أنه «ودرءاً لهذه الآثار السلبية ومن أجل التغلب عليها، من الأهمية بمكان أن نتذكر، مسيحيين ومسلمين، القيم الدينية والأخلاقية التي نتقاسمها، من دون أن نغفل ما نختلف فيه. وإذ نعترف بما نشترك فيه ونُظهر الاحترام لاختلافاتنا المشروعة، يمكننا أن نرسخ بمزيد من الحزم أساساً متيناً لعلاقات سلمية، وأن ننتقل من المنافسة والمواجهة إلى التعاون الفعّال من أجل المصلحة العامة».

واعتبرت الرسالة أنه «من حقنا وواجبنا أن نشهد لله العليّ القدير الذي نعبده وأن نشارك الآخرين معتقداتنا، ضمن ضوابط الاحترام لدينهم ولمشاعرهم الدينية».

وأوضحت أنه «ومن أجل تشجيع العلاقات السلمية والأخوية، فلنعمل معاً ولنكرم بعضنا بعضاً. وهكذا، نمجد الله عز وجل ونعزز الانسجام في مجتمعات متعددة الأعراق والديانات والثقافات بشكل متزايد».

وختمت الرسالة «بتجديد أطيب تمنياتنا بصيام مثمر وعيد سعيد، مؤكدين لكم تضامننا معكم في الصلاة».

برلين تقر: ٥٠٠ جهادي ألماني في سورية والعراق

وكالات

أقرت ألمانيا بأن أكثر من نصف «الجهاديين» الذين غادروها إلى سورية والعراق للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية هم من حملة الجنسية الألمانية، وهو ما يقدر بنحو ٥٠٠ إرهابي، يقبع العشرات منهم حالياً في سجون بالعراق وسورية. وبحسب مواقع إلكترونية معارضة، كشف تقرير لمجموعة «فونكه» الألمانية الإعلامية، أن «أكثر من نصف الإسلاميين المسافرين من ألمانيا إلى مناطق النزاعات، حوالي ٥٠٠ شخص من قرابة ألف جهادي، يحملون الجنسية الألمانية، استنادا إلى رد الحكومة الألمانية على الكتلة البرلمانية لحزب «اليسار الألماني» المعارض، والذي تضمن بيانات أصدرتها السلطات الأمنية».

ولفت التقرير إلى تواصل حالات سفر الألمان إلى مناطق النزاعات، ولكن على نحو أبطأ مما تم رصده قبل عامين، فضلا عن سفر ٢٤٣ شخصا تابعا (لما سماه) ميليشيا «حزب العمال الكردستاني» و«حزب الاتحاد الديمقراطي» سبق أن غادروا ألمانيا منذ عام ٢٠١٣ للالتحاق بهذين التنظيمين بدعوى محاربة تنظيم داعش، رغم أن «العمال الكردستاني» مصنف ضمن الجماعات الإرهابية في ألمانيا، شأنه شأن داعش.

وكشف التقرير عن عشرات «المسلمين الألمان» الذين يقبعون في سجون سورية وعراقية وتركية ، بينما اختار آخرون، من بينهم نساء وأطفال، العودة إلى ألمانيا.

واتفق طرفا الائتلاف الحاكم في ألمانيا («الاتحاد المسيحي» بزعامة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل و«الحزب الاشتراكي الديمقراطي») على سحب الجنسية الألمانية من أي مقاتلين «إرهابيين» يحملون جنسية مزدوجة (الألمانية وجنسية أخرى) سبق أن سافروا إلى الخارج، إذا ثبتت مشاركتهم في أعمال قتالية لصالح ميليشيات إرهابية.

في الغضون اعتبرت خبيرة شؤون السياسة الداخلية بحزب اليسار، أولاً يلبكه، التوجه نحو سحب الجنسية الألمانية من هؤلاء «أمراً غير دستوري»، محذرة من أن اتخاذ مثل هذه الخطوة سيقتضي أيضاً «معاقبة الألمان الذين قاتلوا إلى جانب الأكراد في مواجهة تنظيم داعش».

في سياق متصل، كشف التقرير السنوي لجهاز مكافحة التجسس التشيكي أن ١١ أجنبياً بينهم تشيكيان اثنان توجهوا العام الماضي من تشيكيا إلى سورية للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية هناك، بحسب وكالة «سانا».

وأشار التقرير الذي ستعرضه وزارة الداخلية قريباً على الحكومة إلى أن تشيكيا ظلت حتى بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق دولة مرور للإرهابيين وليست دولة هدف سواء إلى سورية أو في الاتجاه المعاكس نحو أوروبا محذراً من أن هؤلاء العائدين يمثلون خطراً أمنياً كبيراً على بلدانهم التي يتحدرون منها.

الوطن
عمق على الوطن...
سوريون يوميا سياسيا مستقلا
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
رئيس تحرير الوطن أون لاين: رامي منصور
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠